إعادة الإعمار وحقوق الإنسان:

التحدي السوري

تقرير من البرنامج السوري للتطوير القانوني ومركز تشاثهام هاوس

حرّرت النص كيلي ستروم من فريق سيريا نوتس (Syria Notes)

SLDP
البرنامج السوري للتطوير القانوني

CHATHAM HOUSE
The Royal Institute of International Affairs

إعادة الإعمار وحقوق الإنسان: التحدي السوري

تقرير من إعداد البرنامج السوري للتطوير القانوني ومركز تشاثهام هاوس

المقدمة

على الرغم من استمرار الصراع في سوريا بلا هوادة، فقد كان هناك بالفعل تحوُّل في التركيز على إعادة إعمار سوريا. وقد رفض العديد من الفاعلين الدوليين المساهمة في إعادة إعمار البلاد إلى حين إتمام الانتقال السياسي، وفي حين لا يزال البعض غير متأكدين من كيفية المضي قدماً أبدى البعض الآخر اهتمامهم في الأمر. ولئن كان من حق السوريين إعادة بناء بلدهم، إلاَّ أن المشاركة في إعادة الإعمار في سوريا قد تدعم السردية القائلة بأن الصراع قد انتهى، وبالتالي تُضعِفُ الدعوات إلى المساءلة والعدالة. وقد توفِّر كذلك الشرعية للحكومة السورية الحالية، التي حققت انتصارات عسكرية وقدمت نفسها كشريك رسمي محتمل لإعادة الإعمار، في الوقت الذي تُعتَبَر فيه أيضاً أبرز مرتكبي جرائم الحرب ومُنتهِكي حقوق الإنسان خلال النزاع. علاوةً على ذلك فإن إعادة الإعمار تخلق فرصاً كثيرةً لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن احتمال إقرار جرائم أخرى ارتُكبت بالفعل، مثل التهجير القسري.

وكان الهدف من هذه الفعالية هو إلقاء الضوء على المخاطر والفرص والتحديات التي ينبغي أن يراعيها مختلف أصحاب المصلحة مثل الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية عند مقاربة مسألة إعادة الإعمار.

في 25 أيار/مايو 2018، في مركز تشاثهام هاوس، عقد البرنامج السوري للتطوير القانوني فعاليةً لإطلاق وحدة حقوق الإنسان والأعمال الخاصة به، التي تركّز على حقوق الإنسان في سياق إعادة الإعمار في سوريا، وقد ترأس مؤسس البرنامج السوري للتطوير القانوني إبراهيم عُلبي حلقة النقاش الأولى بينما ترأست نور حمادة، رئيسةُ وحدة حقوق الإنسان والأعمال، حلقة النقاش الثانية. عرض إبراهيم أهداف وغايات الوحدة الجديدة التي حصلت على الدعم للمرحلة الأولى من وزارة الخارجية السويسرية الاتحادية. وتتعاون الوحدة مع صنَّاع السياسات وأصحاب المصلحة المحليين، وتبني قدرات المنظمات غير الحكومية السورية، وترصد النشاط التجاري من منظور حقوق الإنسان

وتنشر تقارير مواضيعية ودورية. وقد أوضح عُلَبي أن هذه الفعالية تأتي في وقت مهم وبالغ الحساسية بالنسبة إلى سوريا، وأن حلقة النقاش ستغطي القضايا من منظور حقوق الإنسان والسياسة والاقتصاد، فضلاً عن استماعها إلى السوريين.

وناقشت حلقتان نقاشيتان موضوع "إعادة البناء بين البراغماتية السياسية ومثالية حقوق الإنسان". وكانت الحلقة الأولى مع ماريا العبدة (من منظمة غير حكومية سورية)، وجان فرانسوا هاسبيري (الاتحاد الأوروبي)، وتوبي كادمان (محام). أما حلقة النقاش الثانية فقد ضمّت كان واين جورداش (محامي)، وفيونا سميث (من منظمة أوكسفام الإنسانية)، وجوزيف ضاهر (خبير اقتصادي). وجرت الفعالية بحضورٍ حكومي وحضور من المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال ومراكز البحوث.

الصورة1: من اليسار إلى اليمين: إبراهيم عُلَبي، ماريا العبدة، جان–فرانسوا هاسبيري وتوبي كادمان

ماريا العبدة

ماريا العبدة هي المديرة التنفيذية لمنظمة «النساء الآن من أجل التنمية» وهي واحدة من أكبر المنظمات النسائية العاملة في سوريا. وتُعدّ منظمة «سوريات من أجل التنمية» جزءاً من مجموعة تضمّ 25 منظمة مجتمع مدني تسمى «نحن هنا» (We Exist). وبحسب ما قالته ماريا العبدة فإنّ

وتحالف «نحن هنا» ومنذ مؤتمر بروكسل الأول في عام 2017 يدافع عن شروط إعادة الإعمار قائلاً إن هذه العملية يجب أن تكون "لكل سوريا، ولكل السوريين".

وقد طرحت ماريا العبدة أسئلة تجول في خاطرها هي وسوريون آخرون حول إعادة الإعمار، من قبيل متى تبدأ العملية وفي أي المناطق، ومن يشارك فيها، وبدأت بالسؤال عن نقطة "متى" تبدأ العملية؟

> "ينتابني شعور أحياناً أن هناك خلطاً بين مفهومَي التعافي المبكر وإعادة الإعمار. وبحسب علمي، فإن الحرب لم تنته على الإطلاق. ما تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. ومنذ بداية هذا العام، شهدنا التهجير الجماعي لعشرات الآلاف من البشر. وكما ذكر إبراهيم، فقد هُجِّر أكثر من 60٪ من أعضاء فريق عمله من مناطق الغوطة".

تحدثت ماريا العبدة عن المخاطر التي تواجه النازحين في شمال سوريا كإدلب وحلب:

> "هم يفضلون الذهاب إلى هناك، مع علمهم بوجود جماعات متطرفة وقنابل واحتمال حدوث الهجمات الكيميائية، لكنهم يفضلون ذلك أحياناً على بقائهم تحت سيطرة النظام السوري وخطر التعرض للاعتقال. ما يزال السوريون غير مستقرين نظراً لعدم وجود أي مكانٍ محميّ لهم"

وحول الشروط اللازمة لإعادة الإعمار، أشارت ماريا العبدة إلى الفشل في تحقيق انتقال سياسي، حيث انتقلت المباحثات من جنيف إلى أستانا وأماكن أخرى، وكانت النتيجة أن يتفاوض العسكريون الآن على مستقبل سوريا.

وبالانتقال إلى سؤال "أين" المتعلق بالمناطق التي ستشملها عملية إعادة الإعمار، قالت ماريا العبدة إنها شعرت أن الناس يتحدثون بشكل رئيسي عن دمشق وحمص وحلب؛ أي حول إعادة إعمار المناطق التي تحققت فيها انتصارات عسكرية، مع إهمال كامل للعملية السياسية.

وعلى نحوٍ خاص، أشارت العبدة إلى التقرير الصادر عن مجموعة سيج ووتش «مراقبة الحصار» في شهر شباط / فبراير 2017 بعنوان "لا عودة إلى حمص"، الذي بيّن كيف أن إعادة الإعمار التي بدأت بالفعل في حمص ساهمت في دفع عملية التهجير قدماً.

> "لقد شاركت الحكومات المانحة في تقديم أرباح لقاءَ جريمة حرب". إذ لم تُراعَ شروط عملية إعادة الإعمار الصحيحة، فسكان حمص ليسوا فيها، كيف إذاً يمكن إطلاق مشروع إعادة الإعمار عندما لا يكون الناس في أماكنهم؟!

أوضحت ماريا أن إعادة الإعمار يجب ألا ترتبط "بالانتصار" العسكري، وإنما بحلٍّ سياسي.

كذلك تحظى مسألة إصدار قوانين جديدة من قبل النظام السوري، مثل القانون رقم 10، للاستيلاء على الممتلكات، باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة. وأشارت ماريا العبدة إلى كيفية ارتباط ذلك بقضية المعتقلين.

> " على اعتباري امرأة تعمل مع النساء داخل سوريا، ومعظمهن من عائلات المعتقلين أو المختفين، فإن بإمكاني القول إن هؤلاء النسوة ليس لديهنّ أي حق في الملكية، ولا يمكنهن إبراز أي وثيقة لأن وثائق الملكية هي أساساً تحمل أسماء أزواجهن أو الآباء الذين اختفوا. هؤلاء النساء يواجهن تمييزًا مزدوجًا"

"عندما نتحدث عن المختفين في سوريا، فإننا نتحدث عن مئات الآلاف من الأشخاص. وبصفتي مواطنة سورية، أعتقد أن معظمنا نشأ مع قصص عن مذبحة حماة حول عائلات لم تكن قادرة على تقديم أي شهادة وفاة أو أي شيء، وبالتالي خسروا ممتلكاتهم ولم يتمكنوا من الحصول حتى على وثيقة للطلاق لأن الشخص المعني قد اختفى. "

"وبغية الاستمرار في بحيث مسألة "أين": هل يمكننا التحدث عن إعادة الإعمار في إدلب، حيث فقدت العام الماضي زميلةً في أثناء الولادة بسبب نقص البنية التحتية الطبية في إدلب؟ هل يمكننا الحديث عن الرقة التي دمرها التحالف بنسبة 90٪؟

بعد ذلك انتقلت ماريا العبدة إلى سؤالها الثالث: من الذي سيقوم بإعادة البناء؟

"وفقاً لتقرير الأمم المتحدة حول العنف الجنسي الصادر في مارس من هذا العام، فإن النظام، أي الحكومة السورية، هو أبرز مرتكِبي العنف الجنسي. وعلى حد تعبير التقرير، فإن "عمليات الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي التي تقوم بها القوات الحكومية والميليشيات المرتبطة بها ... تُشكِّل جزءاً من هجوم ممنهج وواسع النطاق موجه ضد السكان المدنيين، وهو يمثل جرائم ضد الإنسانية".

"لقد قابلتُ الكثير من صانعي القرار الذين كانوا يقولون لي،" قلنا بعد البوسنة، بأن ذلك لن يتكرر مرة أخرى أبداً، "فماذا عن سوريا اليوم؟ عندما نتحدث عن حماية المرأة، عندما نتحدث عن التزام البلدان بالقرار 1325، بشأن حماية المرأة، والعنف الجنسي، ومشاركة المرأة، فأين نحن من هذا كله؟ هل نُموِّل الجُناة الرئيسيين لانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي؟"

"كما تحدَّث التقرير عن انتهاكات مؤكدة من جميع أطراف النزاع، ولدينا انتهاكات ارتكبتها داعش وهيئة تحرير الشام. أعتقد أن الكثير من الدول المانحة، ونحن نتفق معها تماماً، تعمل على عدم دعم هيئة تحرير الشام بأي شكل من الأشكال. بل إنهم يقطعون التمويل عنّا في المناطق التي تديرها الهيئة، لأنهم خائفون من أن تذهب أي أموال إلى المجموعة المتطرفة. "

وقالت ماريا العبدة إنه على الرغم من موافقتها كلياً على وجوب حماية الأموال من الذهاب إلى الجماعات المتطرفة، فإنها تُفضّل مصطلح "منتهكي حقوق الإنسان"، لكي يُمنع التمويل عن جميع منتهكي حقوق الإنسان.

وفي حديثها عن إعادة الإعمار، أوضحت ماريا بما لا يقبل اللبس أنه ينبغي الإنصات لأصوات النساء.

"عندما يكون لدينا نساء على الأرض، فإننا بحاجة لأن نستمع إليهنّ، فالمسألة لا تقتصر على مجرّد تسجيل مشاركة نسائية في محادثات السلام. يتعيّن علينا فعلاً أن نستمع لهنّ. "

"النساء اللواتي أعمل معهنّ لن ينسَين أبداً المختفين والمعتقلين، وسيواصلن البحث عنهم ولن يستسلِمن أبداً، بيدَ أنّهنّ يستخدِمن الطرق السلمية للقيام بذلك. لذا عندما تقول النساء إنه لا يمكن أن ننعم بالسلام مالم نعرف ما حدث لأحبائنا، ينبغي لنا الإصغاء لذلك بوضوح شديد. "

"كذلك يجب أن نُصغي حينما تقول النساء إنه لا يمكن إعادة البناء دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، ولا سيّما التعليم، وفقاً لما أسمعه من النساء الموجودات في سوريا ممن أعمل معهنّ. كلنا خائفون من انتشار أيديولوجية داعش في مدارس الرقة، ولكن ماذا عن أيديولوجية "الأخ الأكبر في دمشق"؟ نحن بحاجة إلى مراجعة هذا الجانب، لأننا سنكون على موعد مع نزاع لاحق ما لم نعالج كل هذه الجوانب معاً."

"آخر نقاطي هي كيف يمكننا مناقشة السلام في سوريا إذا لم نحافظ على الفضاء العام. أنا أمثّل طرفاً فاعلاً في مجال حقوق الإنسان. كما أنني مؤسِّسة حركة اللاعنف السورية. وفي الوقت الراهن، سأخشى العودة إلى دمشق، رغم أنني لم أشارك أبداً في أي عملية عسكرية، ورغم أنني كنت ضد أي استخدام للعنف وضد جميع انتهاكات حقوق الإنسان."

"هذا هو الحال بالنسبة لملايين السوريين اليوم. وحينما لا نصون الفضاء العام، وحين لا نحمي المجال للمجتمع المدني ليكون هناك ويأخذ على عاتقه رصد عملية إعادة الإعمار ومراقبة محادثات السلام، فإن ما نفعله هو أننا نجلب الهدوء لبضع سنوات بينما يكون الصراع مُعتمِلاً بين الناس، وسوف نكون على موعد مع صراع أكثر دموية في غضون سنوات قليلة."

وفي ردها على سؤال من الجمهور حول عملية السلام في جنيف، وعن عدم الثقة في مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تشارك في سوريا، أجابت ماريا العبدة أنها أيضاً وجَّهت الكثير من الانتقادات للأمم المتحدة.

"في أحدث لقاءاتي بالمبعوث الخاص، وكان ذلك في الشهر الماضي في جنيف، كان يسألنا في فعالية عامة لماذا لا تقول النساء السوريات "كفى، خلاص، نريد إحلال السلام،" وكانت إجابتي أننا لن نقول "خلَاص" لأننا سئمنا من التعرض لضربات النظام، وبوصفي امرأة فإنني أرفض التعرّض لضربات النظام مثلما أرفض ضربات الجماعات الأخرى.

ولكننا نحتاج إلى دعم هذه العملية، لأنها الخريطة السياسية الوحيدة التي في متناولنا."

ورداً على سؤال آخر حول ما إذا كان المجتمع المدني يستطيع تنفيذ إعادة الإعمار، قالت ماريا العبدة إنها لا تعتقد أن هذا هو دوره؛ فالمجتمع المدني يجب أن يُدمَج وأن يراقب عملية إعادة الإعمار، ولكن لا ينبغي أن يكون مسؤولاً عن العملية نفسها.

جان فرانسوا هاسبيرو

جان فرانسوا هاسبيو هو مسؤول سياسي عن سوريا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وقد بدأ جان حديثه بالسؤال عمّا يُعتبر من البراغماتي القيام به في سوريا اليوم؟ ورأى بأن الإجابة هي السعي إلى سلام دائم شامل ومنتظم، بدلاً من اتباع أي إغواء في شكل إصلاحات سريعة. وقال جان فرانسوا إننا بحاجة لأن ننظر إلى الوضع نظرةً موضوعية، وليس تبنّي ما يقوله لنا الجانب الآخر، ولا سيما النظام، عن الوضع. وشدد على أننا بحاجة إلى تجاوز البروباغاندا.

كما رفض جان فرانسوا هاسبيرو الفكرة التي تقول إن الوضع الحالي هو ببساطة أنَّ النظام يكسب الحرب، بدلاً من السؤال عمَّا هي الحرب التي ينتصر فيها؟ "الحرب ضد المعارضة؟"، أم "الحرب ضد مواطنيه؟" ثم قام هاسبيري بسرد قائمة بجميع الصراعات المتعددة ضمن الحرب الأوسع مشدّداً على أنه ما يزال هناك الكثير من الحروب التي تحول دون الحديث عن إعادة الإعمار.

"إن مسألة إعادة الإعمار هي أوضح دليلٍ على الفوضى الحاصلة في الوضع السوري الراهن، فهي نقطة خِلاف بين القوى المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، إلا أنها في الوقت نفسه نقطة التقاء لصراعاتهم.

"إذاً كيف ستبدو إعادة الإعمار في بيئة كهذا؟ النظام في دمشق يقول لنا إنه مستعد للبدء في إعادة الإعمار، وقد باشر بالفعل، لكنني أتساءل أي نوع من إعادة الإعمار بدأها النظام؟

الإجابة، وفقاً لجان فرانسوا هاسبيرو هي أن النظام يسعى لإعادة البناء على أساس الهندسة الاجتماعية، ويهدف إلى مكافأة مؤيديه، سواء داخل النظام أو بين حلفائه. لكن في حين أن كثيرين قد يرغبون في الاستفادة من هذا الجانب، فإن هاسبيرو يشكّك فيما إذا كان ذلك ينطبق على وجود من سيمولون ذلك.

"سوف تجد كُثُراً لإعادة بناء سوريا في الوقت الحالي، منجذبين إلى الأعمال السريعة والقذرة وعالية الربحية، ولكنك ستجد القليل من الجهات المرشّحة لسداد فاتورة إعادة الإعمار".

لذلك، قال جان فرانسوا هاسبيريو إنه يعتقد أن لدى الاتحاد الأوروبي ورقة ليلعبها من ناحية الاستعداد لتمويل إعادة الإعمار، ولكن فقط على أساس سلام مستدام يتعارض مع المنطق العسكري الحالي للنظام.

ونحن على قناعة الآن بأن هذا المنطق العسكري غير واقعي على الإطلاق.

فمن أجل أن يدوم السلام، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وهذا يتطلب سلاماً شاملاً واتفاقاً سياسياً متيناً، كما قال جان فرانسوا هاسبيرو مشيراً إلى مفاوضات جنيف التي تقودها الأمم المتحدة والقرار رقم 2254 باعتباره الطريق نحو تحقيق ذلك.

وبالانتقال إلى حقوق الإنسان، أصرَّ جان فرانسوا هاسبيرو على أنه السعي لحماية حقوق الإنسان في سوريا ليس مبالغةً مثالية، وقال إنه في أثناء محاولة التوصل إلى تسوية سياسية، يجب على الاتحاد الأوروبي في هذه الأثناء مواصلة العمل لحماية حقوق الإنسان للسوريين داخل البلاد.

> وبالطبع ليس الأمر سهلاً إذ توجد حرب في سوريا. نحن كاتحاد أوروبي لسنا طرفاً عسكرياً ، ولكننا نعتقد أننا قادرون على القيام بشيء ما.

وقد أشار هاسبيرو أولاً إلى دور الاتحاد الأوروبي في دعم عملية جمع وثائق انتهاكات حقوق الإنسان، مما يتيح إمكانية أن يُبنى أي سلام على قاعدة المساءلة. ومن ثمَّ لفَت هاسبيري إلى أهمية أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدعم منظمات المجتمع المدني لمساعدة السوريين في حماية حقوقهم الخاصة، مثل الوقوف في وجه القانون رقم 10، الذي يُعَدُّ أداة مفيدة مررها النظام لغرض الهندسة الاجتماعية.

واختتم جان فرانسوا بالقول، نعم، يجب أن نكون عمليين، غير أنَّ الحلول السريعة ليست هي الحل، بل السلام الذي يدوم.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان هناك أي بديل للأمم المتحدة في إجراء المفاوضات، أعاد جان فرانسوا هاسبيرو التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بعملية جنيف بقيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي مستورا، وبشروط قرار مجلس الأمن رقم 2254.

> "هذا هو النص الوحيد الذي وافق عليه مجلس الأمن لما يمكن أن يكون عليه مستقبل سوريا."

أمَّا حول ما إذا كان من المحتمل أن يُبدي الاتحاد الأوروبي مرونةً أكثر إزاء إعادة الإعمار، فجاءت الإجابة قاطِعةً بكلمة كلاَّ، مطلقاً.

ليس ثمَّة من مجال للمرونة فيما يتعلق بتمويل إعادة الإعمار، وليس من قبيل المصادفة أن نعيد ونزيد مكررين شعارنا القائل إنه ليس هناك من إعادة إعمار بدون هذا الاتفاق السياسي الشامل الحقيقي.

في سؤال حول الفساد المؤسسي في سوريا، واحتمالية أن يعُمَّ الفساد إلى أجل غير مسمى حتى لو كان هناك تغيير في القيادة، أعرب جان فرانسوا هاسبيرو عن اتفاقه مع الرأي القائل إنَّ الفساد كان ينخرُ نظام سوريا حتى قبل الحرب، لكنه رأى أنَّ هذه معالجة هذه المسألة ينبغي أن تُناقش في مرحلة انتقالية لمساندة السوريين في العثور على سبيلٍ نحو حُكمِ القانون، في حين رأى هاسبيرو في الوقت نفسه ضرورة الحرص على عدم تكرار أخطاء العراق، وبالتالي فإن النظام لا ينبغي أن يُحطَّمَ فحَسْب، لأن هذا سيقود مرةً أخرى إلى الفوضى.

توبي كادمان

توبي كادمان هو أحد مؤسسي هيئة العدالة الدولية غورنيكا 37، ومقرها في لندن ولها مكاتب في مدريد وواشنطن العاصمة. إن مسألة إعادة الإعمار، كما قال كادمان، لا تقتصر فقط على إعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات، وإنما تتعلق بإعادة بناء المؤسسات حتى تتمكن من دفع سوريا قُدُماً، وهو أمر يصعب الحديث عنه طالما أن الصراع لا يزال مستمراً، وطالما أن ما زالوا يُقتَلون ويُهجَّرون قسراً على نطاق واسع.

ورأى توبي كادمان أنه في حالات أخرى، مثل البوسنة ورواندا، كان الإصلاح المؤسسي ممكناً بسبب وجود شكلٍ من التحول السياسي، وحتى لو لم تكن تلك الأشكال بمثابة تحولات حظيت برضا الجميع، فقد كان هناك على الأقل درجة من التأثير للمجتمع الدولي في إعادة بناء المؤسسات مع مرور الوقت. كما تساءل توبي كادمان عن طبيعة الأشخاص الذين يمكن أن يشاركوا في إعادة بناء المؤسسات في سوريا، وأي نوع من التدقيق يمكن أن يُطَبَّقَ على أولئك الذين يتلقون مبالغ ضخمة من الأموال.

"أجد صعوبة كبيرة في التوفيق في ذهني بين مسألة كيف يمكننا أن ندعم ونموّل بشكل فعال، ليس فقط الحكومة السورية، ولكن أيضاً الحكومات الأخرى التي دعمَتها في حملة السنوات القليلة الماضية، في إعادة بناء ما قد دمّروه هم أنفسهم في حقيقة الأمر ".

ولكن بالنظر إلى أن إعادة الإعمار قد بدأت في بعض أجزاء من سوريا، وسوف تمضي قدماً، انتقل توبي كادمان إلى مناقشة كيفية مساءلة أولئك الذين يقومون بإعادة الإعمار – سواء كانوا أفراداً أو منظمات – وطريقة التأكد من أنهم يقومون بذلك لمقاصد ملائمة، وأنهم يمتثلون لسياسة حقوق الإنسان.

"هناك خطر كبير في أن تصبح المنظمات والشركات متواطئة في التكليف بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ليس بالضرورة من خلال ارتكابها لها، ولكن من خلال التواطؤ الناجم عن الأطراف التي تدعمها، وهذه بالنسبة لي هي إحدى الصعوبات الأساسية في معالجة نزاع كهذا حيث لم يحدث، ومن غير المرجح أن يحدث في أي وقت قريب، انتقال سياسي على النحو الذي يود الكثير منا أن يراه.

وكمثال على مشاكل المشاركة بدون انتقال سياسي، أشار توبي كادمان إلى برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، وهو عبارة عن مسعى إغاثي جرى في عهد صدام حسين وتحول إلى مجموعة من فضائح الفساد.

أما بشأن ما إذا كانت مساءلة الكيانات الاعتبارية أمراً متاحاً، أشار توبي كادمان إلى التحقيق الذي جرى مع مصرف بي إن بي باريبا حول مزاعم التواطؤ في الإبادة الجماعية في رواندا. وفي سوريا، لفت كادمان الانتباه إلى قضية مصنع إسمنت لافارج في شمال سوريا.

"بالنسبة لي، فإن من أهم النقاط الأساسية هي أننا لا يمكن أن نفكر في جهود إعادة الإعمار دون وضع العدالة والمساءلة في طليعة هذه المناقشات. وكما قال كل من ماريا وجان فرانسوا، تكمن الأهمية في أن ننظر في السبب الجذري للصراع.

قال توبي كادمان إنه بالنسبة إلى السوريين، فإن غياب المساءلة ليس ظاهرة حديثة، كما هو معروف منذ مجزرة حماة سيئة الصيت التي وقعت عام 1982.

وفيما يتعلق بالتهجير القسري، قال توبي كادمان إن الجهود الدولية لمساعدة الناس في العودة إلى منازلهم السابقة في البوسنة لم تؤدِّ في كثير من الأحيان سوى إلى تمكينهم من بيع ممتلكاتهم والانتقال إلى منطقة أخرى حيث شعروا أنهم أكثر حماية لكون مجموعاتهم العرقية مُمَثلةً في الحكومة.

وحول ما يتعلق بتكلفة إعادة إعمار سوريا التي تُقدَّرُ بنحو 300 مليار دولار، تساءل توبي كادمان عن مصدر هذه الأموال في حين أن المجتمع الدولي فشل في العثور على الأموال اللازمة لتمويل الآلية الدولية الحيادية والمستقلة (IIIM) التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016 لجمع الأدلة وإعداد الملفات للتمكين من إجراء المحاكمات على الجرائم في سوريا.

وعلى سؤال حول فساد النظام الحاكم في سوريا منذ أمد بعيد، أقرَّ كادمان بأنَّ إزاحة الأسد ودائرته الداخلية لن تكون كافية لتغيير هذا النظام. ورأى كادمان أن النظام القضائي على وجه الخصوص يلزمه البناء من جديد وليس إعادة البناء.

"لأننا نرى، وبحسب ما نفهمه من معظم من تبقّى من المهنيين القانونيين الذين نواصل العمل معهم، أنَّ الطريقة يعمل وفقها النظام القانوني لا يمكن أن تكون عمليةً احترافية قانونية بالنسبة لنا في الخارج."

وذهبَ توبي كادمان إلى أنه على الرغم من مستوى الصعوبة وحجم الفظائع، فإنه مع الخطوات الصغيرة الآن يمكن التحضير للعمل على المدى الطويل.

"عندما بدأت في التعامل مع قضية البوسنة، كان لدينا عدد كبير من الحالات بلغ 10.000 حالة، وكان التعامل معها سوف يستغرق 120 عاماً للتعامل معها. لكن المرء يصبُّ تركيزه على ما يمكن تحقيقه من أجل تحسين النظام".

في ظل الافتقار إلى المحاسبة الدولية، لا توجد فرصة للإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الفيتو الروسي في مجلس الأمن، واستبعاد احتمال تشكيل محكمة دولية مخصصة، فإن الغالبية العظمى من القضايا ستقع على عاتق المؤسسات السورية المستقبلية التي سيتعين عليها قضاء عقود في التعامل مع هذه القضايا. وهذا سيتطلب التزاماً طويل الأجل، وفقاً لما ذكره كادمان.

"الوضع متطرف للغاية، لد تأثرت العديد من العائلات والأفراد بهذه الأشياء ... لا يمكنك أن تغادر ببساطة قائلاً إنها مشكلة كبيرة للغاية، وهي مشكلة شديدة العمومية ولا يمكننا التعامل معها. عليك أن تتعامل معها خطوةً بخطوة. ويجب على المجتمع الدولي إعداد المتخصصين القانونيين السوريين وتدريبهم ومساعدتهم خلال العشرين سنة القادمة حتى يتمكنوا من التعامل مع هذه المسألة.

"سيتطلب الأمر جيلاً كاملاً من التغيير حتى يتسنى لسورية المضي قدماً نحو ما نأمل جميعاً أن يكون انتقالاً ديمقراطياً مع حكومة يتم انتخابها فعلياً من قبل الشعب السوري، وليس حكومةً يفرضها المجتمع الدولي أو النظام الحالي مثلما نشاهده في الوقت الراهن. إنما ما نأمله هو الانتقال الديمقراطي السليم جنباً إلى جنب مع سيادة القانون ".

ولتحقيق هذه الغاية، قال توبي كادمان إن لِعمليةِ التوثيق أهميتها، مع الإقرار بأننا قد لا نصل إلى إنشاء المحكمة اليوم، بيدَ أن ذلك قد يتحقق في غضون سنوات قليلة. وأضاف قائلاً إن ذلك يمكن أن يُحدِث أثراً تراكمياً للسوريين ليبدؤوا بعد ذلك في بناء مستوى معين من الثقة بمؤسساتهم، الأمر الذي يمهد الطريق لبيئة واقتصاد أكثر استقراراً.

"لقد رأينا أشخاصاً يُحالون إلى المحاكم لم نكن نتصور من قبل أننا سنشاهدهم يحاكَمون. تشارلز تايلور، وسلوبودان ميلوسيفيتش الذي ولسوء الحظ مات قبل أن يُحكَم عليه.

وبخصوص عائق عدم القدرة على الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب استخدام روسيا لحق النقض في مجلس الأمن، أشار توبي كادمان إلى مبادرةٍ للمحكمة الجنائية الدولية جرت مؤخراً لاستخدام الولاية القضائية في بنغلاديش فيما يتعلق بحالات التهجير القسري من ميانمار. لدى المحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية في بنغلادش ولكن ليس في ميانمار، وهذا المثال يشير إلى أنه قد يكون من الممكن بالمثل أن تتعامل المحكمة الجنائية الدولية مع قضايا المهجَّرين قسراً من سوريا إلى الأردن، إذ إنّ الأردن، وعلى عكس سوريا، يُعدُّ دولة طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية.

فيما يتعلق بمسألة مراقبة تدفُّق التمويل وإلى من يصِل، تساءل توبي كادمان عما إذا كانت العقوبات الحالية تُنفَّذ بشكل صحيح.

"لا تنسوا أن هناك عقوبات ضد كبار شخصيات النظام، ولا سيما كبار ضباط الاستخبارات العسكرية الذين يتحملون مسؤولية كبيرة عن غالبية الجرائم التي ارتكبت في سوريا.

"وعلى وجه الخصوص اثنان من الشخصيات التي تم إدراجها مؤخراً في قضيتين جنائيتين منفصلتين، واحدة في إسبانيا شاركتُ فيها، وأخرى في ألمانيا، اثنان من المشتبه بهم الرئيسيين في هذه القضايا يُزعَمُ أنهما اضطّلعا بالقدر الأكبر من المسؤولية عن تنظيم هذه الحملة من العنف، وقد سافرا إلى إيطاليا وإلى ألمانيا على الرغم من وجود العقوبات. لذا من الصعب للغاية استيعاب مسألة كيف سنجعل الدول ترصد حركة التمويل التي قد تذهب إلى كيانات مرتبطة بالنظام السوري في الوقت الذي تستقبل فيه هذه الدول الأشخاص الذين يخضعون لحظر السفر والعقوبات؟!

الصورة 2: من اليسار إلى اليمين: نور حمادة، المحامي الملكي واين جورداش، فيونا سميث وجوزيف ضاهر

المحامي الملَكي واين جورداش

يعمل واين جورداش كمحامٍ في مؤسسة "دوتي ستريت تشامبرز" (Doughty Street Chambers) و مختص في القانون الدولي الإنساني وبذل العناية الواجبة في مجال الأعمال وحقوق الإنسان. وقد استهلّ جورداش حديثه بالإعراب عن اختلافه مع كثير مما أسلفه المتحدثون السابقون مع تفهُّمِهِ للأسباب التي دفعتهم إلى قوله، وبالأخص ما يتعلق بفكرة أنَّ على الدول الغربية الانتظار إلى أن تتمخّض عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة عن انتقال سياسي لكي تنخرط في إعادة الإعمار.

"أعتقد أن الوقت فات على هذا التساؤل، كما أن السؤال هو ليس ما إذا كنا سنشهد حكومة جديدة بدون الأسد، هل حقاً تظنون ذلك مرجّحاً؟ كما أن المسألة ليست حول ما إذا كنا سنرى المساءلة من خلال آلية دولية أو مسؤولية كبيرة على المستوى الوطني. فذلك لن يحدث في المدى المنظور، أو حتى في المدى المتوسط، وربما ليس على المدى البعيد. السؤال الآن هو ما الذي يجري فيما يتعلق بإعادة الإعمار؟

"وحين أقول إن الوقت فات، فذلك لأن إعادة الإعمار لا تتعلق فقط بالعمل التجاري، كما أنها ليست مجرد إعادة إعمار المناطق التي تقع تحت سيطرة الأطراف الفاعلة المسؤولة؛ وإنما إعادة الإعمار التي تجري بناء على طلب الجهات الفاعلة الكبيرة مثل الأمم المتحدة، التي توجِّهُ الأموال نحو مشاريع يمكن أن توصف بأنها إنسانية، أو يمكن إطلاق تسمية أخرى عليها، ولكنها في النهاية جزء من إعادة الإعمار".

وقال واين جورداش إن أعمال إعادة الإعمار التي تجري في سوريا باسم المساعدات الإنسانية تؤدي بالفعل إلى انتهاكات للحقوق.

"أظهر البحث الذي أجراه مجلس الأطلنطي إخفاقات منهجية في عدم قدرة الأمم المتحدة على منع أصدقاء النظام من إفساد برامج المنظومة. لقد قاموا بالفعل باستنزاف ملايين الدولارات من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة تقوم بإعادة الإعمار وفقاً لما تطلبه الحكومة".

ورأى واين جورداش بأن موقف الاتحاد الأوروبي بعدم إعادة البناء قبل الانتقال السياسي، والتريّث وجعل التمويل مقتصراً على تمويل المساعدات الإنسانية، ناجم عن الإخفاق في فهم أن المساعدات الإنسانية تتداخل مع إعادة الإعمار، وفي فهم ما ينبغي أن تنطوي عليه السياسة القائمة على الحقوق. وقال إن "أعمال حقوق الإنسان" ليست مسألة أبيض أو أسود ولكنها تنطوي على تفاعلات تدريجية صغيرة على المستوى المحلي لفتح مجال لتحقيق نتائج أفضل.

واقترح واين جورداش النظر في إعادة الإعمار من خلال منظور قانون الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والإطار الذي يوفره هذا المنظور. إنَّ الشركات المنخرطة في سوريا، أو لاعبين مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، يدخلون في بيئة تنطوي على مخاطر كبيرة لجهة أنهم سيكونون متواطئين في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وبالتالي فهُم بحاجة إلى اتخاذ بعض خطوات العناية الواجبة لضمان تجنُّبهم لهكذا تواطؤ.

وطبقاً لما ذكره واين جورداش، فإن التأثير الأكبر لن يأتي من الانتهاكات الكبرى للقانون الإنساني الدولي، ولكنه سينعكس من خلال الضرر الذي سيلحق بالمجتمعات على الصعيد المحلي أكثر مما يتعلق بالفشل في اتباع نهج منظم لحماية واحترام حقوق الإنسان.

> وهنا يأتي دور أجندة الأعمال وحقوق الإنسان، لأنها لا تعني العمل مع نقابات العمال فقط، ولا تعني فقط التعامل مع الجهات المسؤولة، فهي لا تقدم فقط حلولاً مخصصة للمشاكل الصعبة التي تنطوي على مسؤولية مشتركة، بل ما تفعله هو أنها توفِّر إطاراً ومنهجاً مُنظمَيْن."

وأكد جورداش أن أفضل طريقة للتعامل مع إعادة الإعمار هي استخدام أجندة الأعمال وحقوق الإنسان للضغط على الدول والشركات لتنتهج هذا الإطار.

توضح المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة لحماية حقوق الإنسان، وعلى قطاع الأعمال التجارية احترام حقوق الإنسان، وتفصيل ما يجب القيام به في الأماكن المرتفعة المخاطر مثل سوريا. وتندرج العمليات التي يجب اتباعها تحت ثلاثة عناوين هي: الالتزام من خلال السياسات، العناية الواجبة لحقوق الإنسان، والمعالجة. وقد بيَّن واين جورداش هذه الأمور على النحو التالي:

"إن الالتزام بسياسة حقوق الإنسان يعني تصميم سياسة عمل تراعي هذه الحقوق، وليس مجرد وضع بيان جميل على موقع إلكتروني لشركة ما، بل أن توضع هذه السياسة وتُدمَج فعلياً في عمليات الشركة، وأن يجري إبلاغها إلى الجمهور العام حتى يفهموا التزام الشركة؛

"فإذا كان الالتزام يشمل العناية الواجبة، من المتوقع إذاً أن تتبع الشركة خطوات معينة في كيفية مواجهتها لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، لذا فإن كل شيء، بدءاً من إجراء تقييمات الأثر سعياً إلى الفهم، وهو ما أعتبره الأساس لنقاش مسألة إعادة الإعمار بأسرها؛ إنما يقع في جوهر هذه العناية الواجبة وهو بمثابة حوار مع أصحاب المصلحة. وهذه الأشياء لا تعني أنه "يجب عليك أن تفعل هذا،" وألاَّ "تفعل ذاك، ولكن أن تقوم بذلك فقط بعد أن قمتَ بالتواصل ومشاطرة الأفكار التي في حوزتك واستقَيت الآراء من المجتمعات المحلية، وسعَيتَ للحصول على موافقة حرة مسبقة ومستنيرة للعمل".

وأخيراً، يُعدّ العلاج هو الجانب الأساسي الثالث في هذا الصدد، والذي يتطلب من الشركات، حالَ تسببها في آثار ضارة للأعمال التجارية، أن تحقق نتائج جيدة. وهو يضع التزامات على الدول لتوفير سُبل انتصاف قضائية ودعم سُبل الانتصاف غير القضائية، ويُلزِم الشركات بمعالجة مشاكلها الخاصة من خلال تدابير من قبيل وضع آليات داخل الشركات للتعامل مع تلك المظالم.

وقال واين جورداش إنه حتى وإن كانت هذه العمليات لا تقدّم الإجابة على جميع النواحي، إلا أنه يَعتقد أن بإمكانها توفير وسيلة للناس العاديين في سوريا للضغط على الشركات الغربية وغيرها من الجهات المسؤولة أو غير المسؤولة لحماية حقوق الإنسان واحترامها، كما أعرب عن قلقه إزاء جعلِ عملية إعادة الإعمار متوقفة على إحراز التقدم السياسي، مما قد يُفوِّتُ فرص استخدام هذه العمليات.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان من شأن احتمال الملاحقة القضائية أن يردع الشركات التي تتحلى بالمسؤولية عن المشاركة في إعادة الإعمار، مما يُخلي الساحة لأخرى أقل مسؤوليةً وبالتالي يقوّض أجندة الأعمال وحقوق الإنسان، قال واين جورداش إنَّ عدد حالات الملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم ذات الصلة بالأعمال التجارية على المستوى الدولي لا يبدو كبيراً.

> "أعتقد أننا سنرى المزيد من السلوك المسؤول من الشركات إذا كان هناك خوف حقيقي من أن ينتهي بها الأمر في قاعة المحكمة."

وقد توجَّهَ توبي كادمان إلى واين جورداش بالسؤال حول ما ينبغي القيام به على مستوى القانون الدولي في حالةٍ كهذه لكي يكون هناك رادع؟ ومضى توبي كادمان في قوله إنه يفهم البراغماتية التي تنطوي عليها الحجة القائلة بأنه نظراً لأنَّ إعادة الإعمار سوف تجري على أي حال؛ فإن هناك حاجة لإيجاد بيئة تُمَكِّن من إجرائها بشكلٍ صحيح، لكنه تساءل ما هو الأمل المحتمل في الواقع لأن يحترم النظام بعض المبادئ التي أُشيرَ إليها؟ إذ يرى جورداش أن النظام لا يعير أي اعتبار للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها؟

أجاب واين جورداش قائلاً إن المطلوب هو مزيج من الأساليب، بما في ذلك تعزيز الإنفاذ القانوني وجلبُ الأشخاص إلى المحاكمة حيثما أمكن ذلك.

> "ولكنني أعتقد أن هذا قد يؤدي أيضاً إلى بعض التشتُّت، بمعنى أننا نبدأ التفكير في الأمر كمسألة تتعلق بالإنفاذ بعد حدوث الضرر، في حين أنني أعتقد أنه يتعلق بالوصول أولاً إلى بيئات صعبة مع الأطراف الفاعلة المسؤولة من أجل مطالبة الأطراف الفاعلة بسيّئها وجيّدِها بكل كبيرة وصغيرة، ولنكون على استعداد لتقديم مثالٍ نموذجي والانسحاب في حال كانت النتيجة غير كافية – إذا لم يؤثر ذلك على الممارسة.

"وأعتقد أن جوهر هذه المسألة هو الحوار، الحوار مع المجتمعات المتضررة، محاولة فهم ما يريدون، ومحاولة إيصال ذلك إلى الأطراف الفاعلة بسيئها وجيّدها."

فيونا سميث

فيونا سميث مسؤولة السياسات الإنسانية والمناصَرة والحملات في أوكسفام. ابتدأت فيونا بالإقرار بأن الحرب لم تنته وأن الحاجة الإنسانية ما تزال مطردة، إذ إنَّ الحرب عادت بسوريا إلى العصر الحجري.

وقالت فيونا إنه يجب عليك اتخاذ قرارات صعبة حقاً طوال الوقت باعتبارك جهة إغاثية دولية. وبالنسبة إليها فإن التحدي المستمر ليس عملية خطية الاتجاه ولا عملية ثنائية. وقالت فيونا إنّه سيكون لدينا وقت طويل سيتم الجمع فيه بين الاستجابة الإنسانية والإنعاش المبكر والتنمية.

"لذا يجب علينا إيجاد طُرق لمعالجة الحقوق خلال الأزمات والاحتياجات الإنسانية الضخمة في آنٍ معاً. ويجدرُ بنا الحرصُ على القيام بذلك بطريقة تراعي حساسية النزاع، وذلك بتجنُّب التسبب في الأذى الذي قد ينجُم عن تأجيج المظالم والتوترات، وفي نفس الوقت دعم الأصوات المحلية لتحقيق السلام الشامل والتنمية المستقبلية"

وحول موقف المانحين مثل الاتحاد الأوروبي بالامتناع عن دعم إعادة الإعمار ما لَمْ يُحرَز تقدم في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، قالت فيونا سميث إن اقتصاد الحرب مستمر، وتساءلَت عما سيحدث إذا لم يكن هناك حل سياسي مُرضٍ.

'التحدي الآخر الذي أعتقد أنّ المانحين يواجهونه في الوقت الراهن هو أنه عندما ينأون بأنفسهم عن الحديث في الأمر فإن الحديث ببساطة لا يتوقف. وحينما يكون لديك فراغ، ستجد أن هناك العديد من الأطراف الفاعلة الأخرى ممن هم على استعداد للتقدم نحو هذا الفراغ، وأنهم يقودون هذا النقاش ويدفعون هذه العملية.

ولدى سؤالها عما يمكن عمله، قالت فيونا إنها لا تستطيع الادِّعاء بأن لديها الإجابة على مثل هذه الأزمة المعقدة.

لكن ما أعرفه هو أن أي عملية إعادة إعمار مستقبلية يجب أن تتم بطريقة مُراعية لحساسية السياق. هناك عدد من مجموعات الأدوات والنُهُج المختلفة التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. ما يعنيه ذلك هو تعظيم الأثر الإيجابي للمبادرات الإنسانية والتنموية مع تجنُّب الضرر. نحتاج إلى أن نفكر مليَّاً فيمن الذي يستفيد من إعادة الإعمار ومن يُستبعد. يجب أن تبنى عملية إعادة الإعمار على استراتيجية سورية كاملة تعود بالفائدة على شريحة واسعة من المجتمع، بما في ذلك النساء، ولا تُفيد بعض المجتمعات على حساب غيرها. كما ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع".

تحدثت فيونا سميث عن استخلاص الدروس من الأمثلة السابقة من عمليات إعادة الإعمار.

"أعتقد أن لبنان مثال جيد حقاً على لزوم توخي الحذر عند إعادة الإعمار بعد أي صراع كي لا نزيد الهشاشة هشاشةً، أو نُرسّخ أسس النزاع".

في أفغانستان، قالت فيونا سميث إن إعادة الإعمار جرت دون النظر الكافي في التأثيرات السياسية، ودون النظر في أولويات المجتمعات الريفية، وانصبَّ الجهد على بناء الدولة أكثر منه على تحقيق نتائج مستدامة للسكان المحليين.

> "ونحن نعلم من سياقات أخرى أن دعم بيئة تمكينية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يدعم التنمية المجتمعية، ويمكِّن النساء والأقليات ويرتقي بالاقتصاد المحلي".

واقترحت فيونا سميث أنه كجزء من السعي إلى المساعدة في إزالة العقبات الماثلة أمام مشاركة المرأة الكاملة في المجتمع السوري، يتعيَّن على المنظمات غير الحكومية التي تدعم برامج سُبل كسب العيش أن تتجنب فقط دعم المهن التي تبقي النساء في المجال الخاص، ويجب أن تنظر إلى أسواق العمل المحلية بحثاً عن خيارات أخرى.

كما أشارت فيونا سميث إلى ضرورة الحرص على أن تكون المرأة في صميم جميع عمليات بناء السلام، وقالت إن المانحين بحاجة إلى مواصلة تمويل المجتمع المدني في فترة عدم اليقين بين الحرب والسلام المأمول، قائلةً إنّ من الممكن بناء العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة لتحقيق الاستقرار والوصول إلى مجتمع مأمون وآمن وشامل.

وفي معرض ردها على سؤال طرحه إبراهيم علبي حول معضلة المنظمات غير الحكومية بشأن ما إذا كان عليها أن تعمل من دمشق لا سيّما بوجود التقارير التي تبيّن كيف استفاد رموز النظام من التمويل الخاص بعمليات الأمم المتحدة للمساعدات في دمشق؛ قدَّمت فيونا سميث توضيحاً عن قرار منظمة أوكسفام في الفترة ما بين عامي 2011 و2012 لتوفير مساعدات المياه والصرف الصحي انطلاقاً من دمشق التي يُسيطر عليها النظام السوري. وقد سعت فيونا إلى وصف دور أوكسفام على أنّه جزء من استجابة المجتمع الإنساني الأوسع، وقالت إن القرار يستند في جزء منه إلى افتقار أوكسفام لوجودها في الدول المجاورة مقارنة بالوكالات الأخرى.

"لا يسرُّنا أبداً ألاَّ نكون قادرين على إعلاء صوت المناصَرة من خلال الاستجابة، لذلك فإن هذا هو ما نحاول القيام به. في بعض الأحيان نكون أكثر فعالية في ذلك من الآخرين، وفي بعض الأحيان يرجع السبب الذي يجعلنا أقل فاعلية إلى أسباب داخلية بيروقراطية غبية أكثر مما هي لأسبابنا المبدئية إيّاها، وذلك لأننا منظمة ضخمة. لذا أحيانًا ما نوفَّقُ بشكلٍ حسَن، وأحيانًا ما تأتي النتائج بمستوىً أقل."

جوزيف ضاهر

جوزيف ضاهر من جامعة لوزان هو مؤلف كتاب "الاقتصاد السياسي لحزب الله" ومؤسس مدونة «سوريا الحرية للأبد». شرع جوزيف ضاهر في شرح السياسات الاقتصادية لنظام الأسد قبل الانتفاضة وخلالها.

وبيّن كيف استخدم النظام عملية التحرر الاقتصادي خلال التسعينيات، وكيف عمَّقَ السياسات النيوليبرالية في العقد الأول من حكم بشار الأسد من عام 2000، كوسيلة لخصخصة الدولة في أيدي عائلة الأسد وشركائها. يستخدم جوزيف ضاهر مصطلح "الرأسمالي المُقرَّب" لشخصيات الأعمال المرتبطة بالنظام.

"يُعَدُّ رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، مثالاً على عملية الخصخصة المافيوية هذه التي قادها النظام."

والنتيجة بحسب ما يصِفها جوزيف ضاهر هي دولة وراثية، حيث جميع مراكز السلطة، السياسية والعسكرية والاقتصادية تتركز في أيدي عائلة الأسد.

"كان الهدف هو تشجيع مراكمة الخصخصة بشكل أساسي لغرض اقتصاد السوق، في حين انسحبت الدولة من المجالات الرئيسية لتوفير الرعاية الاجتماعية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحالية."

وقال جوزيف ضاهر إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه العملية كان يتمثّل في جذب الاستثمار الأجنبي والأموال السورية الموجودة خارج البلاد، وقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من 120 مليون دولار في عام 2002 إلى 3.5 مليار دولار في 2010.

"كان النمو الاقتصادي يعتمد أساساً على الرَّيعِ من عائدات تصدير النفط، والمقاولات الجيوسياسية، وتدفقات رأس المال، بما في ذلك التحويلات. وقد تضاءلت حصة القطاعات الإنتاجية من 48.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992 إلى 40.6٪ في عام 2010، في حين كانت حصة الأجور من الدخل القومي أقل من 23٪ في عام 2009 مقارنة بنسبة 40٪ في عام 2004، وهذا يعني أن الأرباح والرَّيع شكَّلت أكثر من 67 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال ضاهر إن هذه العملية انطوت أيضاً على عواقب في قطاع الزراعة وذلك بتركيز ملكية الأراضي بشكل متزايد في أيدي حفنة من المُلّاك. وكتبت صحيفة "الدومري" التي يُصدِرها علي فرزات في حديثها عن الوضع قائلةً: "بعد 43 عاماً من الاشتراكية، عادت الإقطاعية إلى سوريا".

وعلى الرغم من أن معدل النمو بلغ 4.3٪ في المتوسط بين عامي 2000 و2010، فإن 60٪ من السكان كانوا يعيشون بالقرب من خط الفقر، وكانت نسبة الفقراء في المناطق الريفية أعلى بكثير من المناطق الحضرية.

لذلك كان هذا هو السياق الذي حدثت فيه الانتفاضة في سوريا. غياب الديمقراطية وغياب العدالة الاجتماعية، وبروز الأفكار الجديدة التي ظهرت عام 2011 مع صور متلفزة من ميدان التحرير ومن تونس وغيرها. منذ بداية الانتفاضة الشعبية التي تحولت سريعاً إلى حرب عسكرية، كان النظام يعتمد اعتماداً متزايداً اقتصادياً وكذلك سياسياً وعسكرياً على حليفَيه الأجنبيين روسيا وإيران اللَّذين قدَّما له القروض والمساعدات الاقتصادية الأخرى.

بعد عام 2011، وحتى في خِضَمّ دمار الحرب، واصل النظام عملية امتصاص ثروة سوريا المتناقصة. ومع تدمير نحو 90٪ من أكبر الشركات المصنِّعة في سوريا بالكامل، فإن شركاء النظام من "الرأسماليين المقرَّبين" للنظام حصلوا على عقود شراء كبيرة وعروض استيراد حصرية وصفقات تهريب وغيرها من الصفقات المرتبطة باقتصاد الحرب. غادر البلاد المزيد من الشخصيات التجارية ذات العقلية المستقلة.

وفي المقابل، قدم شركاء الأعمال في النظام دعماً دعائياً عن طريق ملكية وسائل الإعلام الخاصة، والدعم السياسي من خلال حشد قطاعاتهم الخاصة في المجتمع، والدعم العسكري من خلال تمويل الميليشيات.

"كانت هذه دينامية مماثلة في عملية إعادة الإعمار التي بدأت بالفعل، ولا سيّما في نهاية عام 2016 في دمشق، وقد انعكس ذلك بشكل خاص مع المرسوم رقم 66 لعام 2012 والقانون رقم 10 الصادر في نيسان/أبريل 2018."

وبالانتقال إلى مناقشة الآلية التي ينبغي أن يستجيب بها المجتمع الدولي، قال جوزيف ضاهر إنه من الضروري أن نفهم أن النظام في جوهره قائم على الفساد ولا يمكن أن يعمل بدون فساد.

سيتم استخدام تشريعات النظام الخاصة بإعادة الإعمار، مثل المرسوم 66 والقانون رقم 10، للسماح بالاستيلاء على مناطق واسعة لمشاريع التنمية لإفادةِ مُقرَّبي النظام، وفي الوقت نفسه معاقبة

المجتمعات المعروفة بمعارضتها للنظام. لذا فإن مسألة حقوق الملاَّك والمستأجرين هي مسألة مركزية.

بالنسبة إلى التمويل الدولي، في حين أن الدول الغربية وممالك الخليج ليست مستعدة للاستثمار، شكَّك جوزيف ضاهر في أن هذا الإحجام سببه حقوق الإنسان وأعطى مثالاً على أنَّ الاتحاد الأوروبي يموّل إعادة الإعمار في حالة إسرائيل وفلسطين دون معالجة الأسباب الجذرية هناك.

> "أعتقد أنه يمكننا الحد من الحصة التي يمكن أن يستفيد بها الرأسماليون والنظام، مما يعني إطلاق إعادة الإعمار ولكن بشروط هي: إشراك السكان المحليين في خطط إعادة الإعمار؛ ومنحُ مالكي العقارات والمستأجرين مساكن جديدة، أو بدائل حقيقية؛ فضلاً عن شفافية الميزانيات واحترام حقوق العمال.
>
> ومن المهم في هذا الصدد منع النظام ورجال الأعمال المرتبطين به من استخدام هذه الأموال لتعزيز مصالحهم الخاصة. لكن المسألة تحتاج إلى تمكين السكان المحليين بأدنى مستوى ممكن لإعطائهم الأدوات التي تمكنهم من رفع أصواتهم وتنظيم أنفسهم، وهو أمر واضح في هذا الإطار.

حتى وإن كان لدى سوريا قطاع صغير من الشركات المستقلة قبل عام 2011، فإنها اليوم قد اختفت جميعها، حسب ما قاله جوزيف ضاهر، كما أن أي نوع من الصفقات التجارية الكبيرة يحتاج إلى عرابٍ من عرَّابي النظام، وبالتالي فإن القضية الآن بالنسبة إلى إعادة الإعمار هي كيفية العثور على بدائل تساعد في تلبية احتياجات من هم أكثر ضعفاً مع الاستمرار في إنفاذ العدالة بحق منتهكي حقوق الإنسان.

وفي حين أبدى جوزيف ضاهر إدراكه حقيقة أنَّ إعادة الإعمار المشروطة ستُمكِّن بعض رجال الأعمال المرتبطين بالنظام من الاستفادة، قال إن المسألة سوف تكون في الحد من ذلك قدر المستطاع، مع استخدام الاشتراطات المفروضة بخصوص عملية إعادة الإعمار بُغيةَ تمكين السكان المحليين.

وفي رأيه، ينبغي أن يكون جوهر المسألة هو الأشخاص الموجودون على الأرض، ولا سيما المشردون. ولئن تحدَّثت التقارير عن عودة بعض الأشخاص، فإن هناك ثلاثة آخرون يغادرون مقابل كل شخص يعود. وفي ظلِّ نزوح نصف السكان، لا يمكن لعملية إعادة الإعمار أن تعني وضع هؤلاء الناس جانباً.

وحول المزالق التي تنتظر المنظمات غير الحكومية الدولية في العودة إلى العمل في ظلّ سلطة النظام في دمشق، قال جوزيف ضاهر إن المؤسسات الخيرية السورية الرئيسية هناك مرتبطة بالنظام، وقد تلقت أموالاً من مختلف الجهات الدولية الفاعلة، وأكثر الأمثلة شهرة هو الصندوق السوري للتنمية برئاسة أسماء الأسد.

لكنه اقترح أيضاً أن التناقضات في كيفية عمل المناطق الخاضعة لسيطرة النظام تعطي إمكانية لإعادة الإعمار المشروطة بحيث تُستَخدَم هذه التناقضات لإحداث التغيير.

> "لدينا الكثير من التناقضات داخل هذا النظام وفي إطار ما يسمى بقاعدة الدعم. عندما يتعلق الأمر بدمشق واللاذقية وحلب، يشكو الكثير من الناس من هذا النظام.

وأشار جوزيف ضاهر إلى حاجة النظام الآن إلى إيجاد عمل لقاعدته، ولا سيّما بالنسبة لعدد كبير جداً من رجال الميليشيات التابعة له، الذين يستخدم العديدُ منهم الآن منصبه للكسب من خلال الابتزاز، مما يؤدي إلى إثارة احتجاجات ضدهم حتى من السكان المؤيدين للنظام.

> "هناك عمل كبير يقوم به النظام اليوم، في حلب بشكل خاص، ولكن أيضاً في دمشق، لإحياء الصناعة التحويلية، لأن تلك المرافق التي لم تُدَمَّر غادرت جميعها البلاد أو نُقِلت إلى اللاذقية أو السويداء أو إلى المناطق الأخرى التي لم تتعرّض لنفس مستوى الدمار.

"إلاَّ أنَّ هناك تناقضات داخل النخبة الحاكمة العليا، لأن لديك رأسماليون مقرّبون من النظام يستفيدون من استيراد المنتجات، وهم يكسبون أموالاً ضخمة دون استثمار أي أموال، في حين أن لديك مُصنِّعون يقولون إن عليك أن تدعم الصناعة السورية".

وحول رؤية إمكانات إيجابية، أشار جوزيف ضاهر إلى الإنجازات في مناطق خارجة عن سيطرة النظام في السنوات القليلة الماضية، حيث انسحبت الدولة واكتسب السوريون خبرة في إدارة مجتمعهم الخاص، بما في ذلك المستشفيات والتعليم وغير ذلك من الخدمات المحلية.

"وفي الوقت الحالي نرى التمويل يُقطع عن بعض قطاعات المجتمع المدني. وهذا تناقض تام مع خطاب الاتحاد الأوروبي الذي يقول إنه يريد مساعدة السوريين."

كما رأى جوزيف ضاهر أن هناك إمكانية لدعم النساء داخل سوريا، معبّراً عن اعتقاده بأنَّ الجانب الجيد الوحيد اليوم في سوريا هو الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، من خلال لعبها دوراً أكبر في سوق العمل.

"في بعض الصناعات لدينا اليوم نساء فقط، ومن الناحية الاقتصادية هُنَّ يأخذن دوراً أكبر بكثير لأن الرجال خارج البلاد، أو لاجئين، أو في السجن، أو قُتِلوا، أو لا يستطيعون الخروج من منازلهم خوفاً من التجنيد. وأعتقد أنه يجب وضع سياسةٍ جنسانية بعين الاعتبار، ليس فقط في عملية السلام، ولكن في هذه المرحلة."

رأى جوزيف ضاهر أن اللاجئين السوريين في أوروبا يشكّلون مورداً مهماً محتملاً للمساعدة في إعادة الإعمار ودعم السكان المحليين.

ولإيضاح سبب تركيزه على تمكين السكان بدءاً من القاعدة، عاد ضاهر إلى تاريخ سوريا قبل عام 2011.

> "ما نراه عندما ننظر إلى الشعب السوري على مدى السنوات السبع الماضية هو كارثيّ، لكن هذا النظام كان موجوداً على مدار الأربعين عاماً الماضية".

وبحسب ضاهر فإن حقبة التسعينيات شهِدت عملية البحث عن انفتاح للعلاقات الاقتصادية بين سوريا والعالم إلى جانب توقُّعاتٍ بحدوث انفتاح ديمقراطي، ولكن في الوقت الذي حدث فيه الانفتاح الاقتصادي، لم يكن الانفتاح الديمقراطي مطلباً رئيسياً.

نحن الآن في وضع مماثل، كما قال، لكن مع نظام أكثر قسوة أظهر الآن ردَّه على التحدي الناشئ عن حركة كبيرة من الأسفل.

> " ولهذا السبب أقول إذا كان هناك إمكانية من خلال الدول أو المنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات الدولية القادرة على تمكين هؤلاء السكان المحليين من القاعدة، هذه المنظمات السورية غير الحكومية وما إلى ذلك، والقدوم ومساعدة الأشخاص المشرّدين داخلياً في ظروف صعبة للغاية، فأنا طوع أمرها."

واختتمت نور حمادة الفعالية بتوجيه الشكر للمشاركين والحضور وتشجيعهم على البقاء على اتصال بمستجدات وحدة حقوق الإنسان والأعمال التابعة للبرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP).

أقيمت هذه الفعالية في 25 أيار/ مايو 2018، في مركز تشاثهام هاوس.